

للمملكة الاردنية المناشب

عمان: الاربعاء ٥ جمادي الاول سنة ١٤٠٣ ه. الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٨٣ م. العسدد ٣٣ ١٣

الفرس

		الكري البارسة أحدا
فانــون مؤقت رقــم (٣) لسنة ١٩٨٣	قائون معدل لقانون الامن العام	**
قاندون مؤقت رقسم (٤) لسنة ١٩٨٣	قانبان تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية	444
الخامس بن المملكة الأردنية الهاشمية	و الصندوق الكويني للتنمية الاقتصادية العربية :	
	نظام استثمار الاماكن العامة في المطارات المدنية	444
	نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي .	444
, , , , , , , , ,		4.1
اجور المعالجة في المستشفيات والمراكز التابعة لو	وراره الصبحة	4.4
الاجور الطبيــة		
		4.4
قرار صادر عن وزير الزراعة "		۳ ٠۸
قراران صادران عن الديوان الحاص بتفسير ال	هَو الَّيْنَ	

 ه اعلى بان الشركة العادية العامة شركة موسى حسين ابو الراغب واخوانه التجارية والمسجلة تحت الرقم (١١٨٢٢)تاريخ ١٩٨٢/١١/٨ قد اجرت التغييرات التالية:-

الحصة بعد التغيير

١ – انضم الى الشركة عادل موسى ابو الرغب اردني براسمال وقدره الف وستماية وستة وتسعون دينار.

٧ - التغيير الحاصل في حصص الشركاء: -

اسم الشريك ۱٦٦٨ دينار حسين موسى ابو الراغب

» 1777 راضي موسى ابو الراغب

٣ - تبقى باقي بنود عقد الشركة كما كانت عليه سابقاً

تاريخ التغييرات ١٩٨٢/١٢/٢٦.

... اعلن بان الشركة العادية العامة شركة سميرو يوسف صوالحه والمسجلة تحت الرقم (١١٤٣٥)تاريخ

٥١/٦/٦/١ قد اجرت التغييرات التالية: ــــ

١ – تعديل حصص الشركاء بحيث تصبح حصة كل شريك الفين وخمسماية دينار.

٢ - تبقى باقي بنود عقد الشركة كما كانت عليه سابقاً. تاريخ التغييرات ١٩٨٢/١٢/٢٦.

• • •

ه اعلمن بـان الـشـركـة الـعـاديـة العامة شركة احمد انور السقا وشركاه والمسجلة تحت الرقم(٥٨٥)تاريخ ٢٧/٥/٢٧ قد اجرت التغييرات التالية: ــ

١ - تخفيض راسمال الشركة بحيث يصبح اثنا عشر الف دينار بدلاً من عشر ين الف دينار.

٢ ــ اصبحت حصة كل شريك ستة الاف دينار.

٣ – تبقى باقي بنود عقد الشركة كما كانت عليه سابقاً.

تاريخ التغييرات ١٩٨٢/١٢/٢٧.

...

 ه اعلن بان الشركة العادية العامة شركة معرض عابدين للساعات قد تسجلت لدي تحت الرقم (١١٩٢٧) تأريخ ٥١/١٢/٢٥ حسب التفاصيل التالية:__

١ - اسم الشركة : شركة معرض عابدين للساعات.

اردني عما^ن : أ - عمد عبد السلام عابدين ٢ - اسهاء الشركاء وجنسياتهم : ب - طارق عمر يوسف عابدين وعناو ينهم : بيع وتصليح ساعات وادوات كهربائية. ٣ -- غايات الشركة

٤ - مركز الشركة الرئيسي : عمان ه - مقدار راسمال الشركة : ثمامایه دینار

غير محدودة ٠ - مدة الشركة

مدبرية المطابع المسكرية

صفحة

E 12.10 الخسين بن طلال

عدنان ابو عودة

الزراعة

مروان دودين

وزيــــر الاشغال العامة

المهندس عوني المصري

التهوين

رئيس الوزراء ووزير المنساع م**ضر بدران**

وزيـــر

العــــدل

احمد عبد الكريم الطراونه

وزير الاوتاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية

كامل المشريف

وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور

نحق الحساق المعلى المساق المسا

بمقتضى الفقرة (١) للياده (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١/٢٦ /١٩٨٣ .

نصادق ـ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضعه موضــع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده: –

قانون مؤقت رقــم (٣) لسنة ١٩٨٣

قانون معدل لقانون الامن العام

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الأمن العام لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ الجريدة الرسمية :

المادة ٢ ـــ يلغى نص المادة (٤٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

يستحق الضابط الذي بحال على التقاعد مبلغاً يعادل مجموع الرواتب والعلاوات عن اجازات سنتين كاملتين بالاضافه الى حقوقه التقاعدية واما الضابط الذي تنتهي خدمته لأي سبب آخـــر فيستحق مبلغاً يعادل مجموع الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازات التي كان يحق له الاستفادة منها لو بقي في الخدمة ويؤدى هذا المبلغ دفعة واحدة عند انفكاكه عن العمل ، واذا اعيد الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة فيقتطع من رواتبه المبلغ الذي يقابل المدة المتبقية من الاجازة ج

المادة ٣ ـــ تعدل المادة (٦٤) من القانون الاصلي بشطب عبارة (لمدة اقصاها شهر واحد) الواردة فيها ويستعاض

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والأثار معن ابو نوار

وزيـــر وزير شؤون الارض المحتلة اللو اصلات

1944/1/47

الدكتور محمد عضوب الزبن

ووزير الخارجية بالوكالة حسن أبراهيم

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات

ابراهيم أيوب

المادة ٤ – يلغى نص المادة (٧١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : – يستحق كل منضابط الصف او الشرطي اجازة سنوية مدتها ثلاثون يوماً عن كل سنة :

وزير دولة لشور وزير دولة لشور وزير دولة لشور المحسة التربية والتعليم رئاسة الوزراء العية العيد التبل حكمت الساكت الدكتور سعيد التبل حكمت الساكت

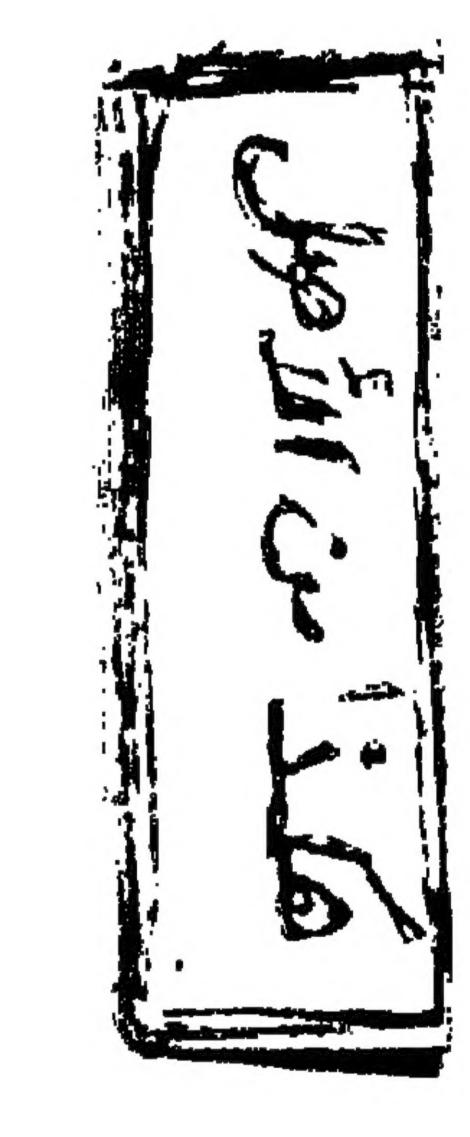
وزيرة التنبية

وزيـــر العميال الدكتور جواد العناني

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني

وزير الداخلية **احمد عبيدات**

عنبا بعبارة (لمدة لا تزيد على اربعين يومآ) :



مى السين الله المستمال المستم المستمال المستم المستمال المستمال المستمال المستمال المستمال ال

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

قانون مؤقت رقــم (}) لسنة ١٩٨٣

قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الخامس

بين المملكة الاردنية الهاشمية

و الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون تصديق انفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الحامس بين المملكة الاردنية المائمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لسنة ١٩٨٣) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعتبر الاتفاقية الملحقة بهدا القانون والمعقودة ببن حكومـــة المملكة الاردنيـــة الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها.

المادة ٣ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1484/1/17

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب رئيس السوزراء وزيســر وزيسسر ووزيرالسياحة والآثار ووزيسر الدفاع معن ابو نوار سالم مساعده عدنان ابو عوده مضر بدران وزير شؤون الارض المحتلة وزیــــر وزیــــر وزيــــر ووزير الحارجية بالوكالة المواصلات الزراعسة الدكتور محمد عضوب الزبن حسن ابراهيم احمد عبدالكريمالطرا ونه مروان دوديني وزير دولةلشؤون رئاسة الوزراء وزير الاوقافوالشؤو^ن وزيسسر التموين والمقدسات الاسلامية المهندس علي السحيات ابراهيم ايوب كامل الشريف وزيرة الثلمية وزير دولة لشؤون وزيسر وزيسر الاجتماعية الصحـــة النربية والتعليم رثاسة الوزراء الدكتورجوادالعناني

رجوادالعناني انعام المفتي زهير ملحس سعيد التل حكمت الساكت وزير وزير الشؤون البلدية وزير وزير الشؤون البلدية والبيئة الاشغال العامة الصناعة والتجارة والبيئة حسن المومني عوني المصري وليد عصفور

اتفاقية قرض

ا بتاريخ ١٩٨٢/١١/٨ بين المملكة الاردنية الهاشمية (وتسمى فيما يـــلي المقترض) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما يلي الصندوق).

بما أن المقترض قد طلب من الصندوق أن يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع الطاقة الكهربائية الحامس به أن المقترض قد طلب من الصندوق أن يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع الطاقة الكهربائية الحامس و بما أن المقترض قد تمكن من تأمين تمويلات اخرى للمشروع عن طريق قروض أخرى من مصادر مختلفة (وتسمى فيا يلي التسهيلات الاثبانية) ، وكل ذلك على (وتسمى فيا يلي التسهيلات الاثبانية) ، وكل ذلك على النحو المبين في الجدول (٣) من هذه الاتفاقية .

و بما ان غرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول العربية والدول النامية الاخرىومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية فيها .

وبما انه ثبت للصندوق اهمية هذا المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقترض . وبما ان الصندوق قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقترض بالشروط والاوضاع المبيلة بهذه الاتفاقية لذلك ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتى :

> المـادة الأولى القرض ، الفائدة والتكاليف الاخرى ، السداد ، مكان السداد

ا ۱ – يوافق الصندوق على ان يعطي المقترض ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضا يوازي عشرة ملايين دينار كويتي (۰۰۰ر ۱۰۰۰ د ۰ ك) .

المسحوبة من المقترض بأن يدفع للصندوق فائدة سنوية بواقع ثلاثة رنصف بالمائة (٥ر٣٪) عن جميع المبالغ المسحوبة من ٢ ــ يلتزم المقترض بأن يدفع للصندوق فائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه . القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .

ا سيضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٥٠٠٪)سنويا عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسدة، لمواجهة تكاليف ٣ ــ يضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٥٠٠٪)سنويا عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة، لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيد اتفاقية القرض ت

٤ ــ في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد كتابي جائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض تطبيقا لنص
 ٤ ــ في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد كتابي جائي غير المقترض بدفع نصف في المائة (٥٠٠٪) سنويا من اصل الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع نصف في المائق بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه المبلغ البلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر هنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل المبلغ الباقي بغير سحب ، المبلغ الباقي المبلغ الباقي المبلغ الباقي المبلغ الباقي المبلغ الباقي الباقي المبلغ المبلغ الباقي الباقي المبلغ الباقي الباقي المبلغ الباقي الباقي الباقي الباقي المبلغ الباقي المبلغ الباقي الباقي

م تحتسب الفائدة والتكاليف الاخرى السائفة الذكر على اساس ان السنة ٢٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كلل م تحتسب الفائدة والتكاليف الاخرى السائفة تقل عن نصف سنة كاملة.
 منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة.

ا ــ يلتزم المقترض بأن يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لجدول السداد الوارد بالجـــدول (١) مـــن مذه الاتفاقية ،

. ٧ ــ تسدد الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقا كل سنة اشهر في ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر من كل سنة . Choin Constant

٨ ــ بحق للمقترض ، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعدان يكون قد اعطى الصندوق اخطاراسابفا
 بخمسة واربعين يوما على الأقل ، ان يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق :

(أ) أصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، او .

(ب) اصل اي قسط كامل من اقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد مــن آخر اقساط القرض
 استحقاقا .

٩ ـــ اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في
 الاماكن الأخرى التي يحددها الصندوق في حدود المعقول :

المادة الثانية

العملية

- ١ يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذ، الانفاقية بالدنافير الكويتية ، وتكون جميع مبالغ القرض مستحقة الدفع والوفاء بالدينار الكويتي .
- ٢ ... يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض ... وعلى اعتبارانه يعمل بالوكالة عنه ... بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية ، او التي يكون قددفع بها فعلا ثمن تلك البضائع ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موازيا لمقدار الدنانير الكويتية التي لزمت للحصول على العملة الاجنبية .
- ٣ ـــ وعند سداد القرض ، او الفوائد ، او التكاليف الاخرى ، يجوز ان يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض
 وعلى اعتبار انه يعمل بالوكائة عنه ـــ بالحصول على الدنانير الكويتية اللازمة للسداد ، مقابل دفع المقترض المبلغ
 اللازم للحصول على تلك الدنانير بعملة او عملات اجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر .

ولا يعتبر السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقية الا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلا الدنانير الكويتية وبمقدار ما يتسلمه منهائي

٤ - كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة اخرى ، سيقوم الصندوق بتحديب ذلك السعر
 ف حدود المعقول .

المادة الثالثة

سحب مبالغ القرض واستعمالها

 ١ - يحق للمقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، أو لمواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .

ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على اول ابريل ١٩٨٢ او لتمويل بضائع اشتريت بعملة المقترض ، الا اذا وافق الصندوق على غير ذلك .

- ان عبوز بناء على طلب المقترض ، وطبقا للاوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق ، ان يقوم الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل الرجوع فيه بان يدفع للمقترض او للغير ثمن بضائع مموله من يقوم الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل الرجوع فيه بان يدفع للمقترض أو السحب ،
 هذا القرض و يظل هذا التعهد ساريا حتى اذا الغي القرض او اوقف حق المقترض في السحب ،
- عندما يرغب المقترض في ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او في ان يصدر الصندوق تعهدا كتابيا نهائيا غير قابل
 للرجوع فيه تطبيقا للفقرة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق بحيث يكون شاملا للبيانات والاقرارات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول :

وطلبات السحب والمستندات اللازمة ، التي سيرد النص عليها فيما يلي من هذه المادة ، يجب ان تقدم مباشرة عقب انفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع الا اذا اتفق المقترض والصندوق على محلاف ذلك :

- على المقترض ان يقدم الى الصندوق المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق في حدود
 على المقترض ان يقوم الصندوق بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .
- ه ـ طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب ان تكون مستوفاه من حيث المضمون والشكل لاثبات ان
 المقترض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبةوان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الاغراض المجددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦ لقترض بأن لايستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيل
 ٦ يلتزم المقترض بأن لايستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع والاجراءات التي تتبع في المشروع المبين بالجدول (٢) من هذه الاتفاقيات وسيتم تحديد تلك البضائع والعارق التيم في المشروع المبين بالمقترض والصندوق قابل للتعديل باتفاق لاحق بينهما :
- ٬ ٧ ــ يلتزم المقترض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها علىهذا النحو في تنفيذ المشروع نقط،وان لايستعملها في غير ذلك مطلقا :
- ا ٨ ـــ يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض، سواء الى المقترض او لاذنه وامره
- ، ٩ ـــ ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٧، او اي تاريخ آخر يتم الاتفــــاق عليه بين المقترض والصندوق :

بالجة الرابعة

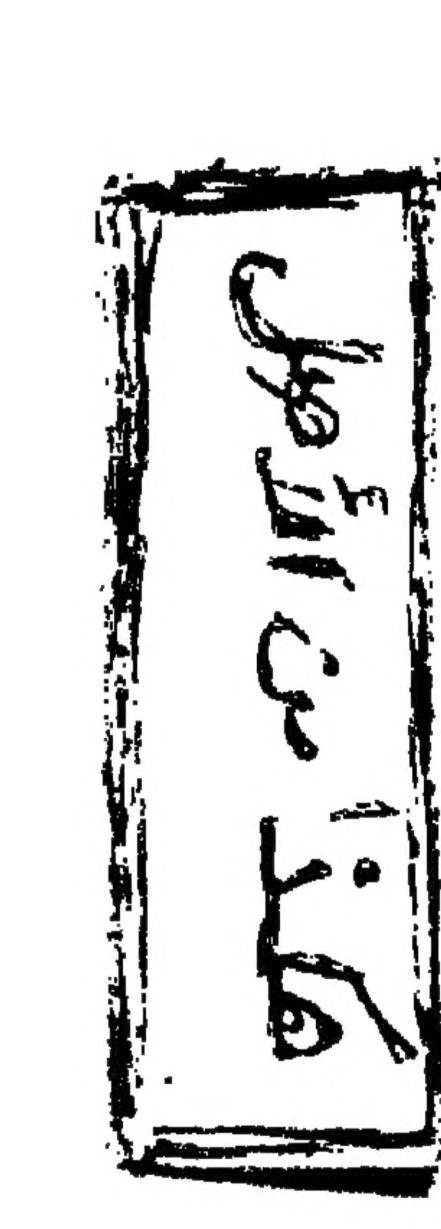
احكام خاصة بتنفيد المشروع

السيم المقترض بان يتخد من الترتيبات ما يكفل قيام سلطة الكهرباء الاردنية (وتسمى فيا يلي السلطة) بتنفيذ
 المشروع بالعناية والكفاءه اللازمتين وطبقا للاسس الهندسية والادارية والمالية السليمة والمتبعة في ادارة المشروع بالعناية والكفاءه اللازمتين وطبقا للاسس الهندسيسة والادارية والمالية السليمة والمتبعة في ادارة المشروع بالعناية والكفاءه المناهة :

Chair Con 1.

- ٢ _ أ _ يتعهد المقترض بان يقوم باعادة اقراض حصيلة القرض الى السلطة بمو جب اتفاقيـــة قرض فرعي نعقد م بينها ، وذلك بفائدة سنوية بواقع سنة بالمائة (٦ ٪) وبحيث يتم السداد طبقا لجدول سداد القرض الاصلي الوارد بالجدول (١) من هذه الاتفاقية وبالشروط والاوضاخ الاخرى التي تكون مقبولة لدى الصندوق في جميع الاوقات :
- ب ــ دون حد من عمومية حكم البند السابق، يتعهد المقترض بان تقوم السلطة بايداع حصيلة الفرق بين الفائدة المستحقة على القرض الفرعي وبين الفائده المستحقة على القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية مضافا اليها رسم خدمة هذا القرض في حساب تو فير خاص بفائدة لدى مؤسسة الاقراض الزراعي في الاردن ، على ان تستخدم هذه الحصيلة وفوائدها المتراكمة في اغراض انتنمية الاقتصادية بالمملكـــة الاردنية الهاشمة حسبما يتفق عليه بين المقترض وبين الصندوق، وعلى ان تقوم مؤسسة الاقراضالزراعي بتزويد الصندوق بكشف سنوى للحساب المذكور في نهاية كل سنة مالية .
- ج ــ يقوم المقترض بممارسة الحقوق المقررة له في اتفاقية القرضالفرعي على النحو الذي يكفل حماية •صالح المقترض والصندوق ويحقق اغراض القرض ولا يجوز لاي من المقترض او السلطة القيام بحواله او تعديل او الغاء او اسقاط اتفاقية القرض الفرعي او اي نص من نصو صها، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك.
- ٣ ــ يتعهد المقترض بان يتخذ او يعمل على اتخاذ كل ما هو لازم لتمكين السلطة من تنفيذ المشروع، وبان لا يقوم او يسمح بالقيام باي عمل من شأنـــه منع او اعاقة تنفيذ المشروع او تشغيله او تطبيـــق اي نص من نصوص
- ٤ يتعهد المقترض، بالاضافة الى القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية والى القروض المعينة والتسهيلات الاثتمالية بأن يتخد من التربيبات ما يكفل تزويد السلطة، حالما تدعو الحاجة، بكل المبالغ الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك بالشروط والاوضاع التي يوافق عليها الصندوق .
- وفي حالة ما اذا قامت اسباب تدعـــو الى الاعتقاد بان المبالغ المخصصة لتمويل المشروع لاتكفي لمواجهــة النفقات المقدرة لتنفيده، يلتزم المقترض بان يقوم فورا باتخاذ الترتيبات التي يوافق عليها الصندوق والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة ثلك النفقات .
- ٥ يتعهد المقترض بان يتم تنفيذ المشروع طبقا للجدول الزمني المرسوم(١٩٨٢–١٩٨٦)دون اي تأخير او امتداد ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك .
- ٣ يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيبات ما يكفل استعانـــة السلطة ، في تنفيذ المشروع ، بخبرة خبراء استشاريين مقتدرين مقبولين لدى الصندوق، على ان يوافق الصندوق على تحديد مهامهم وابرام العقود معهسم وشروط
- ٧ بما لم يوافق الصندوق على غير ذلك، يتعهد المقترض بانخاذها يكفل قيام السلطة باتباع اجراءات المنافسة العالمية المفتوحه في عمليات تنفيذ المشروع ، وبالحصورا على موافقة الصندوق المسقة على أرسال عقود تنفيذ المشروع الممولة من حصيلة القرض المقدم بموجب هذه الإنفاقية وعلى احكام هذه العقود وشروطها ب

- ٨ _ يتعهد المقترض باتخاذ كل الحطوات والاجراءات اللازمة لعمكين السلطة من الحصــول، حالمًا وحسبما تقتضيه الحاجة، على الاراضي والحقوق المتعلقة بالاراضيالي يتطلبها تنفيذ المشروع وتشغيله، على ان تقومالساطة بتزويد الصندوق فور القيام بذلك بالادلة الكافية على ان تلك الاراضي والحقوق قدتم توفيرها لأغراض المشروع
- ٩ ــ يتعهد المقترض باتخاذ الترتيبات الكفيلة بقيام السلطة بتقديم جميع الدراسات والتصميمات والمواصفات ومواحيد التنفيذ الحاصة بالمشروع الى الصندوق وذلك بمجرد اعدادها ، وبموافاة الصندوق اولا بأول بأي تعديل مهم بدخل عليها في المستقبل، وكل ذلك على النحو المفصل الذي يتطلبه الصندوق من حين لآخر .
- ١٠ ــ يتعهد المقترض باتمخاذ ما يكفل قيام السلطة باعداد وتنفيذ خطة متوسطة الأجل ،تكون مقبولة لمدى الصندوق لتدريب العاملين فيها بما في ذلك وسائل ومراكز التدريب الحديثة . على ان يتم تزويد الصندوق بهذه الحطــة قبل نهاية عام ١٩٨٢.
- ١١ ــ يتعهد المقترض باتخاذ كل ما يكفل عدم قيام السلطـــة ببيع او ايجار او نقل او التصرف في اي من ممتلكاتهــــا وموجوداتها اللازمة للتسيير الكف الأعمالها ،وذلك ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك .
 - ١٧ ــ يتعهد المقترض بان يتخذ من الترتيبات ما يكفل :
- أ _ قيام السلطة بامساك سجلات مستوفاه يمكن بواسطتهـــا تعيين البضائع التي تم تمويلها من الفرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع وتتبع تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) ،وتوضح على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها عمليات السلطة ومركزها المالي .
- ب ــ تمكين مندوبي الضندوق المعتمدين من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته والبضائع المعولة ب ــ تمكين مندوبي الضندوق المعتمدين من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته والبضائع المعولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ،مع تهيئة جميع التسهيلات المعقولة لقبـــام اولئك المندوبين بالزيارات المتعلقة بالمشروع وبالقرض
- ج ــ تزويد الصندوق بكل ما يطلبه في حدود المعقول من معلومات وبيانات متعلقــة بانفاق حضيلة الفرض أو بالبضائع او بالمشروع او بعمليات السلطة ومركزها المالي وبوجــه خاص يتعهد المقترض بان تقوم السلطة بتقديم تقرير مفصل للصندوق كل ثلاثة اشهر اعتبارا من تاريخ البدء في تنفيذ المشروع، يوضح فيه ما تم تنفيذه في الفترة السابقة ومدى مطابقة ذلك لبرنامج العمل المقرر .
- ١٣- يتعهد المقترض بأن يتخذ من الترتيباتما يكفل قيامالسلطة عقب انجاز المشروع بتقديم تقرير شامل الى الصندوق يحدد نطاقة وتفصيلاته بالتشاور المسبق بين الصندوق وبين السلطـــة ، عن تنفيذ المشروع وبدء تشغيله وتكلفته الاجماليه والمنافع المتحققة او التي ستتحقق منه ومدى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتنفيذ المشروع ومدى تحقق ، اهداف المشروع، على ان يتم تقديم هذا التقرير في موعد اقصاه ستة أشهر من تاريخ انتهاء تنفيذ المشروع .
- 12- يتعهد المقترض بان يتخذ من الترتيبات ، وذلك طبقا للأسس الهندسية والمالية والادارية السليمة والمتبعة في ادارة المامة ، ما يكفل :



EN

(أ) قيام السلطة بادارة المشروع وصيانته وكذا بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة فيه والعائدة للسلطة ،

و(ب) ادارة وتشغيل جميع المرافق غير العائده للسلطه واللازمه لادارة وتشغيل المشروع لكي يعطي أكبر فالله

١٥ – بتعهد المقترض بان يتخد من الترتيبات ما يكفل أن تعمل السلطة في جميع الأوقات طبقا لأنظمة وقواعد منهوله لدى الصندوق شكلا وموضوعا ، وبان يكون لها من الصلاحيات والادارة ما يؤهلها لتنفيذ المشروع وادارته بالعناية والكفاءة اللازمتين

ويتعهد المقترض باخطار الصلدوق مسبقا في ظل روح التعاون المشترك السائد بين الطرفين ، باي اجراء مقترح لتغيير او تعديل قانون الكهرباء العام على نحو يؤثر في طبيعة او تكوين اوحة و ق او مسؤوليات السلطة_ أو في قدرتها على ا يحقيقاغراضالمشروع . وذلكم اتاحه الفرصه الكافيه لتبادل الرأي مع الصندوق في شأن مثل هذاالاجراء قبلاتخاذه .

١٦ – يتعهد المقترض بان يتخذ من التدابير ما يكفل قيام السلطه :

(أ) بالتأمين على جميع البضائع الممولة مسن القرض ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف العجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجبا دفعه في حاله وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الحر .

و (ب) بالتأمين ضدالمخاطر المرتبطة بالمشروع لدى شركات تأمين،معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السلبم

١٧ – سيتعاون المقترض والصندوق تعاونا وثيقا يكفل تحقيق أغراض القرض ، ولهذه الغاية سيزود كل من الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها فيحدوه المعقول والمتعلقةبالحالةالعامةللقرض وسيقومالمقترض والصندوق من حين لآخر بالمشاروه وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أقساطه بالنظام ، ويلتزم المقترض بأن يقوم بأخطار الصندوق فورا باي عامل من شأنه ان يعرقل تحقبن الحراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في المستقبل زياده ملموسه عن التقدير الحالي) أو ينطوي

١٨ - يتعهد المقترض بان يتخذ من الترتيبات مايكفل قيام السلطة ،

(أ) بتدقيق حساباتها وبياناتها المالية التي تشمل ميز اليفها العمومية وحساب الايرادات والمصروفات والبيانات الآخرى المرتبطة بهما وفقا لأصول التدقيق السليم من قبل مدققي حسابات مستقلين ومقبو لين لدى الصندوق.

و (ب) بترويد المستدوق في موهد أقصاه أربعة أهيهز من نهاية كل سنة ماليه بنسخ مصدقه من قبل مدققي المنساوات لطلك المنساوات والبيانات المالية و

لكي تحقق اموالا من مواردها الذائية لاثقل عن ٢٠٪ من متوسط مصروفاتها الرأسمالية على عمليات الكهرباء في السنة المعنية والسنة السابقة عليها مباشرة وذلك عن كل سنة منالسنتين الماليتين ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، و لا تقل عن ٣٥٪ من ذلك المتوسط اعتبارا من السنة المالية ١٩٨٤ وما يليها من سنوات ؟

(ب) ولأغراض هذا النص :

١ _ تعني عبارة و الموارد الذاتيه ۽ الفرق بين :

(أ) اجمالي الايرادات من كل عمليات الكهرباء ومساهمات المشتركين النقدية وصافي الدخل من غير عمليات التشغيل وأي تدفقات نقدية بخلاف الموارد الخارجية لتمويل المصروفات الرأسمالية

و(ب) اجمالي كل مصروفات التشغيل بما في ذلك الصيانه والاداره (ولكن بخصـــم مقابل الاستهـــلاك وأي مصروفات تشغيلية غير نقدية) والفوائد وسداد اصل القروض ·

٢ ــ تعني عبارة (المصروفات الرأسمالية) كل المصروفات التي أنفقت على الأصول الثابتة والرأسمالية بما في ذلك الفوائد أثناء التنفيذ ع

(ج) يتعهد المقترض بان يقوم ، قبل نهاية كل سنة مالية بثلاثة أشهر على الأقل ، بالتداول مع السلطة حول الاجراءامته والتدابير اللازمة لتطبيق حكم البدر أ)من هذهالفقرة بالنسبة للسنة المالية، التالية، على ان يتـــم التشاور مع الصندوق بشان هذه الاجراءات والتدابير قبل ابتداء السنة المالية التالية .

٢٠-ــ يلتزم المقترض باتخاذ الترتيبات الكفيلة بان لا تدخل السلطةفي النزام باي دين ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، اذا كان سيترتب على هذا الدين أن يقل اللخل المتوقع تحقيقة من عملياتها في اي سنه ماليه هن ١٥٠٪ من مجموع الاموال المطلوبة لخدمة الديون في تلكالسنة .

ويقصد بعبارة (مجموع الاموال المطلوبة لخدمة الديون) مجموع المبالغ اللازمة لمواجهة أقساط السداد المستحقة والفوائد والتكاليفالاخرى المستحقة وذلك بالنسبة للقروض التي يزيد أجلها على سنه واحسده ، وأي مبالغ مستحقه الدفيع كأي حساب عصبص لاستهلاك القروض .

٢١- يقرر المقترض والصندوق أن في نيتهما أن لا يتمتع أي قرض خارجي بأولوية على قرض الصندوق ، عن طريق انشاء ضيان عيني على اموال الحكومه . وتحقيقا للـلك ، فان المقترض يلتزم ويتعهد بأنه في حالة انشاء ال قيام أي ضهان عيني على أموال الحكومه لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضهان العيني تلقائيا وبنفس المقدار وبذات درجة الأولويه ، كفيلا لسداد أصل قرض الصندوق مع الفوائدوالتكالب فالأعرى، ويقسوم المقترض عند انشاء ذاك الضبان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى ، علىان أحكام هذه الفقرةلا تنطبق على

Chomics 1.

- (أ) أحوال انشاء ضمانات عينية على الأموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء .
- (ب) أحوال ترتيب ضائات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد فى ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشوئها ومفروض أن يتم سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية :
- (ج) أخوال الضائات العينية التي تنشأ عن المعاملات المصرفية العادية لسداد ديون مستحقـة السداد في ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لنشوثها :

ويشمل اصطلاح و اموال الحكومة و المستعمل في هذه المادة. أموال الحكومة المركزية وأموال الأقسام السياسية والاداريه التابعه لها وأموال الجهات والهيئات التي تملكها أو تسيطر عليها الحكومه أو الأقسام السياسية والادارية التابعه لها بما في ذلك البنك المركزي أو أي مؤسسه مصرفية تقوم بأعمال البنك المركزي ويشمل اصطلاح و ضمان عيني و أي رهن اوضهان او عبء أو امتياز أو أسبقيه من أي نوع كان .

- ٢٧ ــ يلتزمالمقترض بان يسدد أصل القرض، و الفو الدوالتكاليف الأخرى بالكامل، دون أي خصم، ومع الاعفاءالتام من أي ضرائب أو رسوم او مصاريف مفروضه بمو جب قوانين المقترض أو مطبقه في أراضية، سواء في الحاضر او في المستقبل
- ٢٣ تعفى هذة الاتفاقية وكذلك التصديق عليها وتسجيلها اذا أقتضى الامر من اي ضرائب او رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضية سواء في الحاضر أو في المستقبل وسيقوم المقترض بدفع اي ضرائب او رسوم أومصاريف قدتكون مستحقة بموجب قوانين الدواة أو الدول التي يجوز سداد القرض بعماتها.
- ٢٤ يعفى سداد أصل القرض ، والفوائد ، والتكانيف الأخرى من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين
 المقترص أو المطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- ٢٥ جميع مستنداتوسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها سريه بحيث تتوفر للصندوق الحصانه التامة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها :
 - ٣٦ تعفى جميع موجودات الصندوق ودخله من التأميم والمصادرةوالحجز،

المادة المسامسة

الغاء القرض ووقف السحب منه

- يحق للمقترض أن يلغي أى جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق بذلك على أنه لا يجور للمقترض أن يلغي أى جزء من القرض يكون الصندوق قد أصدر عنه تعهدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ،
- ٢ أذا قام سبب من الأسباب الآثية ، واستمر قائما ، يخق للصندوق بموجب اخطار إلى المقترض أن يوقف سحب أى مبلغ من القرض .
- أ) عدم قيام المقترض بالوقاء كليا أو جرانيا التزامه بسدام أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو ايها تفاقية الإسامة في المناوق .

- ب) حدم قيام المقترض كلياً أو جزئيا بتنفيذ احكام هذه الانفاقية وشروطها .
- ج) قيام الصندوق باخطار المقترض بانه قد أوقف السحب طبقالاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقترض
 والصندوق بسبب تقصير المقترض في تنفيذ احكامها وشروطها
- د) قيام ظروف استثنائيه تجعل من غير المحتمل أن يقوم المقترض بتنفيذ التزاماته في «ده الاتفاقية، أو أن تقوم
 السلطة بتنفيذ النزاماتها في اتفاقية القرض الفرعي .
- ه) ايقاف أو انهاء حق المقترض في السحب من أى قرض من القروض المعينه وعدم تمكن المقترض في خلال
 فترة معقولة من استعادة ذلك الحق او من توفير تمويل بديل بشروط مقبولة لدى الصندوق
- و) تعديل أو ايقاف أو الغاء قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٧٦ على نحو يمسى جوهريا بقدرة السلطة على تنفيذ المشروع أو على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بهذا التنفيذ :

ويكون لقيام أى سبب من الاسباب المتقدمة قبل لفاذ هذه الاتفاقية من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .

ويظل حق المقترض في ان يسحب أى مبلغ من القرض موقوفاً ، كليا أو جزئيا ، حسب الأحوال ، الى أن ينعدم السبب أو الأسباب التي من اجلها أوقف السحب ، أو الى ان يقوم الصندوق باخطار المقترض باعادة حقه في ينعدم السبب أو الأسباب التي من اجلها أوقف السحب ، أو الى الاخطار ، يعودللمقترض حقه في السحب محدودا بالقدد السحب ، على انه في حالة توجيه الصندوق الى المقترض مثل هذا الاخطار ، يعودللمقترض حقوق الصندوق ومقيد! بالشروط المبينة في الاخطار ، كما ان توجيه الصندوق لمثل هذا الاخطار لايؤثر في اللاحق من حقوق الصندوق ولا يدخل بالمجزاءات ، المترتبة على قيام اى سبب آخر او اى سبب لاحق من اسباب الايقاف .

- ر. يمس بدسور على المسلم الله الله الله الله الله المائة الحامسة واستمر قالما لمدة ثلاثين
 بي حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢ / (أ) من المادة الحامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق رب المسلم المائة الحامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق (ب)و(ب)و(ب)و(ب) من المادة الحامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام السبب او ذاك بتوجيه اخطار إلى المقترض ورب يحق الصندوق حينئد أو في اى وقت لاحق يكون فيه هذا السبب او ذاك بصبح لا يزل قائما ووفقا لما يراه ان يقرر ان اصل القرض قداصبح مستحقاً وواجب الأداء فوراً وبناء على ذلك يصبح اصل القرض مستحقاً وواجب الأداء فوراً بصرف النظر عن أى نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك اصل القرض مستحقاً وواجب الأداء فوراً بصرف النظر عن أى نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك
- رمس السرس السرس القرض جزء لم القرض موقوفاً لمدة ثلاثين يوما ، او اذا بقي من القرض جزء لم الخاطل حق المقترض في سحب اى مبلغ من القرض موقوفاً لمدة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فانه يجوز للصندوق يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقره (٩) من المادة الثالثة من هذا الاخطار يعتبر القرض ملغى ٥ ان يخطر المقترض بانهاء حقه في سحب المبلغ الباقي بغير سحب ، وبتوجيه هذا الاخطار يعتبر القرض ملغى ٥ ان يخطر المقترض بانهاء حقه في سحب المبلغ الباقي بغير سحب ، وبتوجيه هذا الاخطار يعتبر القرض ملغى ٥
- اى الغاء للقرض من جانب الصندوق او ايقاف لحق المقترض في السحب، لاينطبق على المبالغ الصادر عنها من المعدد الثالثة ، الااذائضمن التعهد قصا صريحا الصندوق تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقا للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، الااذائضمن التعهد قصا صريحا بخلاف ذلك ،
 - بنسبة الاقساط الى يعضها :
 بستقطع المبلغ الملغى من القرض من اقساط السداد استقطاعا نسبيا ، بنسبة الاقساط الى يعضها :
- بكامل عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصهاسارية المفعول بكامل بي سيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، السحب ، قوتها ، على الرغم من الغاء القرض او ايقاف السحب ،

أثر عدم التمسك باستعمال الحق ، التحكيم

١ _ حقوق والتزامات كل منالصندوق والمقترض المقرره بموجب هذه الاتفاقية، تكون صحيحة ونافذة طبقا لأحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية . ولايحق لأى من الطرفين ان يجتج او يتمسك ، ني اى مناسبة منالمناسبات ، بان اى حكممن احكامالاتفاقيةغير صحيحاو غيرنافد ،استناداالى اىسببكان.

٢ _ عدم استعمال اى من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الاثفاقية او عدم تمسكه به ، او تأخره في هذااوذاك او عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية او باستعمال سلطة من سلطاتة بمقتضاها ، لايخل باى. حق من حقوقه ، ولا يفسر على انه تنازل هن الحق او السلطة او الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او حصل التاخر في استعماله او التمسك به كما ان اى اجراء يتخده احد الطرفين، بصدد عدم تنفيذالطرف الآخر لالنزام من التزاماته ، لا يمخل بحقه في ان يتخذ اى اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

٣ _ يسعى الطزفانالى السوية اى خلاف او مطالبة ، بشان هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودى بينهما فاذا لم يتمالاتفاقالودى بين الطرفين عرض النزاع للتوفيق علىلجنة من ثلاثة يعين كل طرف عضو امنأهضائها ويعين رئيسها الأمين العام للجامعة العربية بناء على طلب أي من الطرفين وعلى اللجنة ان تنتهي من أعمالها في خلال ثلالة اشهر من تاريخ تشكيلها

فاذا لم تتوصل اللجنة الى التوفيق بين الطرفين في المدة المحددة او اذا كان قد تعذر تشكيلها اصلا لامتناع احد الطرفين عن ثعيين العضو الذي يمثله بها ،عرض الخلاف على التحكيم حسبما هو مبين في الفقرة التالية :

٤ ــ تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض احدهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعينالمحكم الثالث المرجح باتفاق الطرفين وفي حالة استقالة محكم او وفاته اوصجزه عنالعمل يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي . ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من أحد الطرفين الى الطرف الآخر مشتملا على بيان واضح بطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته واسم المحكم المعين مـــن قبل طـــالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ثلاثين يوما من ذلك الاعلان أن يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب طالب التحكيم

اذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال ستين يوما من بدء اجراءات التحكيم جاز لأي مـــن الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المزجح :

و المعلى المعلى المولى على الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجع . ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان انعقادها

تضع هيئة التجكيم قواهد اجراءاتها لنتيح فرصة علالة لسماع أقوال كل من الطرفين ، وتفصل ــ حضوريــا او غيابيا - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات . ويجب ان يصدر قرارها كتابة وأن يوقع طلبة أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منة لكال من الطرقين ، ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا

المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية ،

وتطبق هيئة التحكيم المباديء العامة المشتركة في القوانين السارية بالدولة المقترضة ودولة الكويت ومباديء العدالة . و _ الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية أي خلاف بين الطرفين ، أو مطالبة من أحدهمــــا تجب أي اجراء آخر يمكن اتخاذه لتسوية الخلافات أو البت في المطالبات .

المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين ، واجراءات وطريقة دفعها .

 ٢ ـ اعلان احد الطرفين للآخر بأي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (١) من المادة السابعـــة . ويقرر الطرفان تنازلهما مــن الآن عن التمسك بأن بجري الاهلان بأي طريقة اخرى .

يمدد الطرفان مقدار اتعاب او مكافات المحكمين وغيرهم من الأشخاص اللين يكلفون بالأعمال والاجراءات

المتعلقة بالتحكيم . فاذا لم يتفق الطرفان على مقدار تلك الأتعاب او المكافآت قبل انعقاد هيئة التحكيم ، قامت الهيئة

بتحديد المقدار المعقول لها مراعية في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل طرف مـــن الطرفين مصروفاته الخاصة التي

ألفتها في التحكيم بينها تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم بالتساوي بين الطرفين . وتهث هيئة التحكيم في المسائل

المادة السابعية

أحكام متفرقة

١ – كل طلب أو اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخر بناء على هذه الاتفاقية ، او بمناسبة تطبيقهــــا ، يتعين أن يكون كتابة . وفيا عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٣) من المادة الثامنة يعتبرااطلب قد تقدم والاخطار قدتم قانونيا ، بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له او في عنوانه المبيئ في هذه الاتفاقية او أي عنوان آخر بحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .

 ٢ - يقدم المقترض الى الصندوق المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الأشخاص نيابة عن المقترض باتخاذ أي اجراء او التوقيع على أي مستند تطبيقا لهذه الاتفاقية ، مع نماذج مــن توقيع كل

٣ - يمثل المقترض في اتخاذ أي اجراء يجوز او يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقًا لها رئيس المجلس القومي للتخطيط او أي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتـــابي رسمي . وأي تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليهـــا المقترض يجب ان تكون بموجب مستند كتـــاني يوقع عليه ممثل المفترض الملدكور ، او أي شيخص بنيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي بشرط أن يكون من رأيه ان الععديل او الاضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما ان يزيدا التزامـــات المقترض زيادة كبيرة . ويتخذ توقيع ممثل المقترض على التعديل او الاضافة قرينة على أنه ليس فيهما ما يزيد النزامات المقترض زيادة كبيرة .

المادة الثامث

تفاذ الاتفاقية وانتهاؤها

ا - لا تصبيح حله الاتفاقية نافلة ، الا اذا قلمت الى الصلاوق أدلة وافية تفيد أن : أن ابرام هذه الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على على النحو اللازم قانونا .

8 -5/

Chomics of the

٣ _ « السلطة » تعني سلطة الكهرباء الاردنية التي اعيد تنظيمها بموجب قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٧٦ ، او اي خلف لها يكون مقبولا لدى الصندوق .

21319 JO

22025 ALSUNDUK

22613 KFAED KT

العناوين الآتية محددة اعمالاً للفقرة (١) من المادة السابعة :

عنوان المقترض

المجلس القومي للتخطيط

صندوق البريد ٥٥٥

عمان ـ المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي

عمان _ المملكة الاردنية الحاشمية

المجلس القومي للتخطيط

عنوان الصندوق

الصندوق الكويني للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت ــ دولة الكويت

العنوان البرق

الصنـــدوق

الصنــدوق

عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رئيس مجلس الادارة المفوض

حسن المملكة الاردنية الحاشمية المفوض في التوقيـع وب) أن اتفاقية القرض الفرعي قد تم ابرامها بالشروط والأوضاع المرضية للصندوق وفقا لأحكام الفقرة (٢). من المادة الرابعة ، وان هذا الابرام قد تم بموجب تفويض قانوني من جانب كل من المقترض والسلطة وأن الموافقة عليها تمت على النحو اللازم قانونا .

٢ - يجب على المقترض أن يقدم الى الصندوق ، كجزء من الأدلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، فتوى قانونية من الجهة الرسمية المختصة تفيد :

أ ــ أن هذه الاتفاقية قد أبرمت من جانب المقترض بناء على تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا ، وأنها صحيحة وملزمة للمقترض طبقا لأحكامها .

وب) أن اتفاقية القرض الفرعى قد تم ابرامها بموجب تفويض قانوني من جانب كل من المقترض والسلطة ، وأن الموافقة عليها قد تمت على النحو اللازم قالونا ، وأنهـــا صحيحة وملزمة للمقترض وللسلطة طبقـــا لأحكامها .

٣ - اذا وجد المصدوق ان الأدلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستوفاة ، قام بارسال برقية الى المقترض.
 بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .

م كذلك تنعهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الأخرى :

المادة التاسعة تعريفات

يكون للمصطلخات التالية المعلى المبين قريق كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :

٢ - وبضاعة و أو و بضائع و تغني المواد والمهمات والآلات والادوات والحدمات المطلوب للمشروع. وثمن ربه اللهمائة يشمل واتمانة كالمفروع الى دولة اللهة فنق من مقال المسالة يشمل واتمانة المشروع .

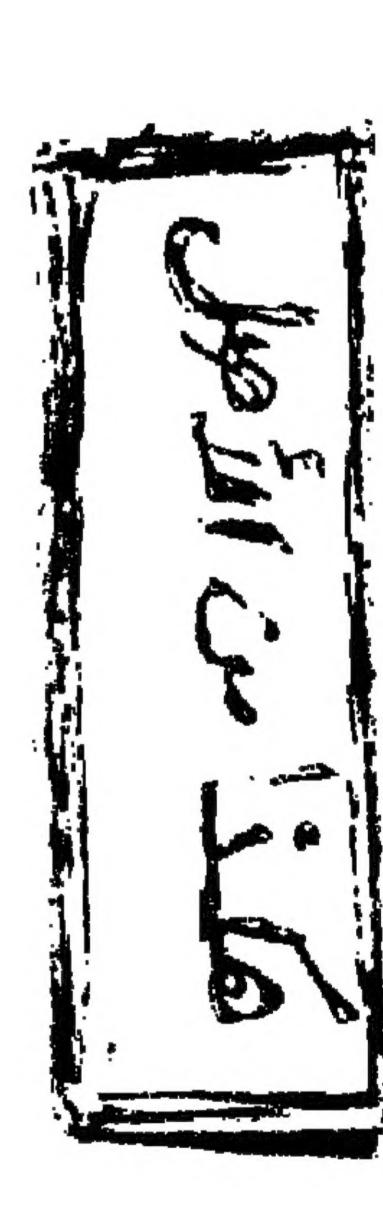
تابع الجدول رقم(۱) أقساط السداد

والمنافي المنافي المنافي المنافي والمنافي والمنافي والمنافي والمنافي والمنافي والمنافي والمنافي والمنافي والمنافي		
متدار التسط المستحق سدادا لاصل الترض متدرا بالدينار الكويتي	تاريخ استحقاق الاقساط	الرةــم
Your Your Your Your Your Your Your Your	Y··Y/ {/\o Y··Y/\·/\o Y··Y/\·/\o Y··\{/\\o Y··\\o/\\/\o Y··\\/\o Y··\\/\o Y··\\/\o Y··\\/\o Y··\/\\o Y··\/\\o Y··\/\o Y··\/\o Y··\/\o	Y
	المجموع	

. . .

(الجدول رقم (۱
	أقساط السداد

مقدار القسط المستحق سدادا لاصل القرض	تاريخ استحقاق الاقساط	الزةـــم
مقدرا بالدينار الكويتي		
Y0	1444/10/10	,
Y0	1949/ 2/10	١ ٢
Y0	1949/1-/10	٣
Y0	199./ 5/10	٤
Y0	199./1./10	
Y0	1991/ 2/10	۱ ٦
Y0	1991/1./10	V
Y0	1994/ 8/10	٨
Y0	1994/1./10	٩
70	1994/ 5/10	1.
Y0	1994/1./10	11
Y0	1998/ 8/10	14
	1998/1-/10	14
Y0	1990/ 2/10	12
Y0	1990/1./10	10
Y0	1997/ 2/10	17
Y	1997/10/10	17
Y0	1997/ 8/10	۱۸
Y0	1997/1-/10	19
Y0	1994/ 1/10	7.
Y 0	1994/10/10	41
	1999/ 8/10	77
Y0	1999/10/10	74
Y0	Y / 2/10	44
Y0	Y / 1 · / 10	.Yo
70	Y 1 / 2/10	44
Y0	Y 1/1 . / 10	YY
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		
		*



EN

الحدول روم (۲)

وصف المشروح

يتكون المشروع من العناصر التالية :

١ ــ تشييد محطة كهرباء حرارية نعمل بزيت الوقود بالقرب من مدينة العقبة بمولدين سعة ١٣٠ميجاوات لكل منها.

٣ ـ تشييد خط نقل بجهد ٤٠٠ كيلوفولت من العقبة الى مدينة عمان طوله حوالي ٣٢٠ كيلومترا : ويعمل بجهد ١٣٢
 كيلوفولت في المرحلة الاولى .

٣ - الحدمات الاستشارية لاعداد ومراقبة تنفيذ المشروع.
 ويتوقع ان يتم تنفيذ المشروع في منتصف عام ١٩٨٦.

الجدول رقم (٣) القروض المعينة والتسهيلات الاثنانية المشاركة في تنفيذ المشروع

القرض او التسهيل	العملية	المبلغ (مليون)
الصندوق السعودي للتنمية	ريال سعودي	
الصندوق العربي للانمـــاء لافتصادي والاجتماعي	دينار كويتي	•
الصندوق العراقي للتنمية	دولار امریکي	1.
البنك الدولي	دولار ا،ریکي	40
صندوق الاوبك للتنمية الدوليسة	دولار امریکی	1.
بنك الاعمار الالماني	مارك الماني	٥ر٩
سهيلات اثبانية	دولار امریکي	14

نحق ولحسي للنعال من الدستور. عقتضى المادة (٣١) من الدستور.

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور . وبناء على إما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢ : نأمر بوضع النظام الآتي : —

نظام رقم (۱۲) لسنة ۱۹۸۳

فظام استثمار الاماكن العامه في المطارات المدنيه صادر بمقتضى المادتين (٤) و (١٢) من قانون سلطه الطيران المدني رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٢

المادة ١ ـــ يسمى هذا النظام (نظام استثمار الاماكن العامة في المطارات المدنية لسنة ١٩٨٣) ويعمل بــــه اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية حيمًا وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القريئة على غير ذلك : ـــ

السلط : سلطة الطيران المدني ا

الحباس : عباس ادارة السلطة ،

المدير العام: مدير عام السلطة:

اللجنــة : لجنة استهار المطارات المشكله بمقتضى احكام هذا النظام:

المادة ٣ ــ تسري احكام هذا النظام على جميع المطارات المدنبة التابعة للسلطة ويحدد المجلس بناء على تنسيب اللجنة الاماكن العامة المخصصة للاستثمار فيها .

الماده ٤ _ يتم استثمار الاماكن العامة عن طريق تأجيرها للغير وفقاً لأحكام هذا النظام ه

المادة ٥ _ أ _ تشكل لجنة استثمار لكل مطار مدنى في المملكة على الوجه التالي : -

رئيساً المسدير العسام عضواً عنواً ع

عضو عن وزارة النقل عضو عضو عضو غ ـــ ممثل عن وزارة المالية

ه _ ممثل عن دائرة الأراضي والمساحة عضوا

الحسين بن طلال

- ب ــ يعين كل من الاعضاء المنصوص عليهم في البنود (٣) و (٤) و (٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة من قبل الوزير المختص لمدة سنتين ي
- د ــ يعين المدير العام احد موظفي السلطة أمين سر للجنة يتولى تنظيم الاعمال الادارية لها وتدوين محاضر جلساتها وحفظ قراراتها .
- ه للجنة ان تدعو اي شخص من ذوي الحبره الى حضور جاساتها للاستئناس برأيه في بعض
 الامور المعروضة عليها دون ان يكون له حق التضويت

المادة ٢ ــ تناط باللجنة الصلاحيات و المهام التالية : ــ

- أ _ اعداد نماذج عقود استيار الاماكن العامة ووضع الشروط المناسبة لمصلحة السلطه فيها .
- ب ــ الاعـــلان بالوسيلة التي تراها مناسبة أهن الاماكن العامـــة المخصصة للاستثار مع بيان الوجـــه المقرر اللاستثار »
- ج دراسة العروض المقدمة من الراغبين في استثمار الاماكن العامة وتأهيل المتقدمين بها واتخاذ القرارات
 المناسبة بشأنها دون ان تكون اللجنة مقيدة بأي من العروض اذا كان اقل من بدل الاجاره الذي
 قدرته اللجنة للمكان المعروض للاستثمار ه
- د اي صلاحيات او مهام اخرى انبطت باللجنة بموجب هذا النظام او فوضت اليها من قبل المجلس مما يتعلق بشؤون استثمار الاماكن العامة م
- المادة ٧ أ تحرر عقود استبار الاماكن العامة بصورة خطية وفتى القرارات المتخذة بشأنها وتوقع مــن المدير العام على ان تتضمن الشروط المناسبة لمصلحة السلطة بما في ذلك ما يلي : ـــ
- الحصول على موافقة اللجنة الحطية المسبقة على مخططات التصميم الداخلي (الديكور)المكان
 العام المستثمر وعلى شكل وحجم ومكان لوحات الاعلانات قبل اجرائها او وضعها و
- ٣ عدم التنازل للغير عن أي حق من حقوق المستثمر المتعلقة بالاماكن العامة الا بموافقة اللجنة الخطية المستقد و المعلية المعلية
- الساح لاي موظف مفوض من السلطة بدخول المكان العام المستثمر للتأكد من تقيد المستثمر
 بشروط العقد :
- والانزام بالتشريعات الخاصة بالشؤون العنباسة والامنية والادارية والتقيد بالتعليات والقرارات الصادرة عن السلطة او الجهات الجكومية الرسمية الاخرى وذلك فيا يتعلق بحسن سير العمل وتقديم الخلمات والمحافظة على الشلامة العامة

ب ـ اذا ثبت للجنة ان المستثمر قد اخل بأي شرط من شروط العقداو خالف اي حكم من احكام هذا النظام فيترتب على اللجنة ان ترسل له افذارا خطيا تبين فيه نوع المخالفة وتطلب منه ازالتها خلال مدة تحددها له وفي حالة تخلفه عن القيام بذلك ترفع اللجنة الامر للمجلس لاتخاذ الاجراء الذي يراه مناسبا بحق المستثمر بما في ذلك الغاء عقد الاستثمار :

المادة ٨ ــ للمجلس بناء على تنسيب اللجنة الموافقة على انشاء ابنية على اي ساحة في الاماكن العامة حسب العصاميم والمخططات والمواصفات التي يوافق عليها وتحديد طريقة وشروط ومقابل استثمارها على ان تعود ملكية الابنية للسلطة بعد انتهاء الاستثمار اذا لم تطلب من المستثمر ازالتها .

المادة ٩ - للمجلس بناء على تنسيب اللجنة تخصيص مساحة من الارض في اي من المطارات المدنية لمؤسسات تدريب الطيران او للجهات الحكومية الاخرى التي تستعمل الطائرات لاغراض غير تجاريسة وذلك لتمكينها من تحقيق اهدافها وغاياتها العامة وتطبق على هذه الحالة احكام المادة (٨) من هذا النظام ويجوز للمجلس اعفاء تلك المؤسسات او الجهات من بدل الاستثمار .

المادة ١٠ ــ يصدر المجلس بعنسيب من اللجنة التعليات المتعلقة بما يلي : --

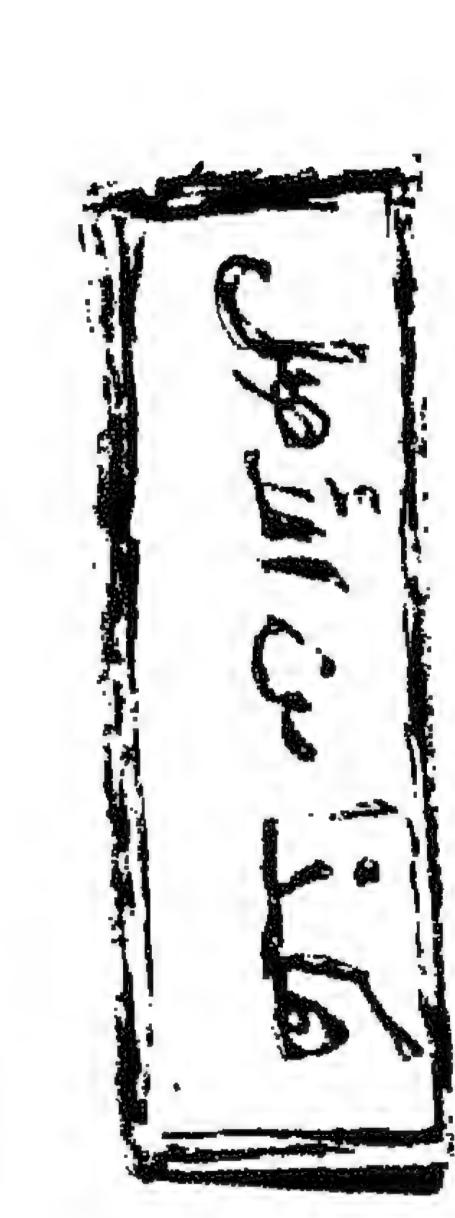
ــ كيفية وضع الاعلانات ولوحات الدعاية داخل حدود المطارات وتحديد اجورها وسائر البدلات المترتبة عليها .

ب ـ تحـــديد الاجور والبدلات التي تستوفى عن استعمال او تأجـــير وصيانة وادامة اجهزة الاتصال ألمملوكة للسلطة والمستخدمة من قبل المستثمرين .

ج ــ تنظيم الشؤون والاجور المتعلقة بالخدمات المساعدة لاخرى في المطارات المدنية .

1914/4/4

رئيس الوزراء	وزیــــر	وزیــــر	مباب	وزير الثقافة والث
ووزير الدناع	182	الماليسية		ووزير السياهة و
مضر بدران	عدنان أبو عوده	سالم مسامده		معن ابو نوار
وزيـــــر	وزیــــر	ولهسسر		وزيــر شـؤون
المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الزراعيسة	لواصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1	الارض المحتلة
احمد عبد الكريم الطراونه	مروان دودين	يعمد عضوب الزبن	الدكتور	هسن ابراهیم
وزير الاوتاف والشؤون	وزیـــر	وزيسسسن	ن رئاسة	وزير دولة لشؤور
والمقدسات الاسلامية	الخارجية	التمويسن		الوزراء ووزير
كاهل الشريف	مروان القاسم	ابراهيسم ايسوب		المهندس علي الم
وزير دولة لشؤون		رة وزي	من-	وزيسسن
	ــة التربية والتمليم	الإجتماعية الصحب	التنبية	الممسل
لل عكيت الساكت	ملهس الدكاور سعيد ا	م الملتي الدكتور زهي	ب انمــا	الدكتور جواد المنان
وزير الصناعة والتجارة	ولهر	شؤون البلدية	وزير ال	C
	سفال الممايسة	وية والبيئة الاه	والتر	العانفلية
وليد مصفود	س عوني المصري	ن المومني المهند	mro.	احمد عبيدات



A& . .

الحسين بن طلال

وزير الاعلام عدنان ابو عودة

المتوين

ابراهيم أيوب

وزير الزراعة م**روان دودين**

رئيس الوزراء ووزير الدناع مضر بدران

وزير الخارجية

مروان المقاسم

وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور

وزيـــر التربية والتمليم الدكتور سعيد التــل

وزيـــر المــدل احمد عبد الكريم الطراونه

معن المسي الملعل من الدستور على المادة (٣١) من الدستور

نأمر بوضع النظام الآتي : ـــ

نظام رقم (۱۳) لسنة ۱۹۸۳ نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع النظـــام رقم (٤٧) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظــــام واحد ويعمل به مـــن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية م

المادة ٢ ـــ يعدل الجدول الملحق بالنظام الاصلي بالغاء ما يتعلق منه بالمشروبات الغازية والاستعاضة عنه بما يلي : –

الرسوم المقررة بالفلس	وحدة الاستيفاء	المشروبات الغازية
		أ _ في صناديق تحتوي عــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		اربع وعشرين زجاجة سعة
£ Y •	الصندوق الواحد	الواحد منها ٢٥ سنتيلترا .
•	الصندوق الواحد	ب - في صناديق تحتوي على (١٢)
٥٨.	•	قارورة سعة (٥٧) سنتيلتر .
		ج - في اسطوانات سعة الإسطوانة
•	•	(۹۹) قاروره سمة القارورة
1111	الاشطوانة	(۲۰) سنتيلتر د

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٣

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كاهل الشريف وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير المواصلات بالوكالة حكمت الساكت وزيـــر الميــل الدكتور جواد المناني

وزير الداخلية احمد عبيدات

وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي الدكتور زهي ملحس وزير الشؤون البلدية والمروية والبيئة حسن المومني وزيـــر الاشـفال العامة المهندس عوني المصري

ووزير النقل

المهندس علي السحيمات

وزير شؤون الارض المحتلة

حسن أبرأهيم

د ــ مركزات المشروبات الغازية في

اسطوانات تنتج (٤٨٠) قارورة

سعة القارورة (٢٥) سنتيلتر .

1914/4/14

وزير الثنافة والشباب ووزير السياحة والاثار

معن أبو نوار

6 EN

10

١ ــ الدرجة الأولى

الشخصية ماعدا التشخيص بالنظائر المشمة)

باستثناء الدرجة الاولى فيتقلون عن الدواء بسعر الشراء

8
20,00
DI

الاجور الجديدة فلس دينار	الاجور السابقة فلس دينار			ــادة (١٣) من نظــام التأمين والمراكز التابعة لوزارة الصحة	14 ــ بالاستناد الى الم لجــة في المستشفيات	قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨٣/١/٣٠ يحى المدني رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ ــ الموافقة على اجور المعا
4 0	4 011	٣ _ الدرجة الثالثة				حي المدني رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ ــ الموافقة على اجور المعا. ا للجدول المرفق وان يعمل بها اعتبارا من ١٩٨٣/٢/١ .
	1 0	ع _ اقامة الطفل في قسم الاطفال				جدول اجور المعالجة
	1	ع _ اقامة الوليد في قسم الحداج				والمراكز التابعـــة لوز
	الشماعية					اجور الفحص في المراكز التاب
	N SAMOOL .					יייפני וואוישוני בי יאני בני ישיי
Y	*	١ _ الاطراف السفلية والعلوية		الأجور الجديدة	الأجور السابقة	
*	*	٢ _ الصدر		فلس دينار	فلس دينار	
Y	Y		•	* • •	۳.,	ـ فحص الطبيب في العيادات القروية
		٣ ــ العمود الفقري (كل قسم لوحده)	•	* • •	* • •	- فحص الطبيب في المراكز الصحية
•	*	٤ ــ الرأس		1 0	1	- فحص الطبيب الاختصاصي
4	*	ه _ الجيوب الانفية		* * •		ــ مراجعة الطبيب الاختصاصي
٥	٥	٦ _ الكلى (ملونة)	• [1	***	ـــ فحص النظر لفايات ترخيص السواقين
٥				سعر الشراء	۱۰۰ (لکل دواء)	ــ الادوية في المراكز والعيادات
		٧ ــ المعدة و الأمعاء (ملونة)				ـــ الغيارات للجروح والحروق في المراكز الصمحية
٥	٥	٨ - المرارة (ملونة)		7 • •		والمستشفيات
Y	Y	٩ ــ العمود الفقري (ملون)		0 * *	0 1 1	- قطب الجرح في المراكز الصمحية والعيادات القروية
Y	V	١٠ ـــشرايين الرآس		*	4	 تقریر طبی یطلب من المریض
٧	V	١١ ــ قنوات الفدد			احية	العمليات الجو
Y	Y	۱۲ ـ طبقات الجسم		Y	•	- عملية جراحية في العيادات الحارجية -
Y	V	١٣ ــ القصبات الهوائية	4	14	1	- عملية جراحية صغرى
1.	Y			Yo	Υ.	ـــ عملية جراحية وسطى
₩		١٤ - الرحم (ملون)		£ .	***	ــ عملية جراحية كبرى
		ه ١ ــ التصوير الصوتي للرحم	5 :	٨	٨	- ولادة طبيعية ·
•		١٦ ــ التصوير الصوتي للبطن				
1.		١٧ ــ تخطيط الدماغ او الكبد او الكلى او العمود	4.	•		الاقامة في المستشفيات
(التحطيطا		الفقري او الرئتين او الغدة الدرقية			مام والفحوصات	(عا في ذلك الدواء والط
1.0						الشخصية ماعدا التشخيص

١٨ - تخطيط القلب بالنظائر المشعة (باشعة جاما)

.

لجديدة	الاجور ا	السابقة	الاجور									التابعة للـــوزارة	المحتد ات		
ديئار	فلس	دينار	فلس												
				H	ormones tests :	۲۹		الجديدة	الاجور	السابقة	الاجور				
۳	0	Y	٥١		Т 3			دينار	فلس	دينار	فلس				
٣	011	٧			T 4										
•		٧	011		T. S. H.						0		ية (فحص عادي لنوع واحد)	كيمياء الحيو	NI - 1
٥		Y			L. H.				40.		Y0 .		زء من الدم	مص أي ج	۲ _ فح
٥		Y	011		F. S. H				40.		40.		او الغائط	حص البول	۳ _ ف
٥		٧	0		Prolactin		ļ.		•••		0		لي	لحص الم	٤ _ الف
				Vi	tamines tests:—	_4.	ı							حص الحمل	
٥		٧	• • •		Folic acid			1			011			حص السائل	
٥		٧	•••		B 12			,			0			حص النخا	
				2 et 140 - 1 - 1 - 1			•		٥.,		•••			۔ زرع المخبري	
	2 t. (1 l	- Sh		فحوصات المواد الغدائية			:	۲		1			أيا التقشرية	-	
	ِ الجديدة ا			الاجور السابقة			.,	٣		Y				حص الانس	
		عاز عجاز		الــا	ن الدوائر الصحية			1						لحص الفير	
نحص)	۔۔ نار (لکل ف			عجائے معادلات کا کا م	ن الدوائر الرسمية الاخرى				0				B. Group & RH	بحص	ė — 1 Y
	0 , 3	•	()-	۱۰ دنانیر (لکل فح	ن صاحب العينة	۳ ــ بطلب م							Coombs	حص	J-14
				الاجراءات الطبية الخاصة				۲		۳			Toxoplasma	محص	i \ £
المقترحه	الأجور	الحاليه	الأحور					٣.		٣			V. M. A.		-10
دينار	فلس	دینار	فلس					٣		۳			17 ketoatcroid		-17
Y		<u> </u>			1.41			۳		٣			hydroxy certicos		-17
4		Y				۱ ــ تخطیط	1	٣		۳			الحصبة الألمانية		
1		1				۲ ــ البزل و ۳ ماله	*	1	0 * *	1			G. 6 Phosphotes		-19
1		1	011			۳ - تدلیك		1		1			L. E. Colls		Y•
٥		٥				٤ — الكي ا		1		1			Scrum iron Level		-41
٥		٥		، الستقم	E. E. G لرىء والمعدة والاثنى عشر و		5.4	1	.1	A			Iron binding capac	ity	44
1.				•	رىء والمعدة والدنى عسر . من اجل تلوين الاقنية المرار			٣	•				5 II I AA		Y٣
1.				عاصة من خلال الكبد PTC	من الجن سوين العاطية المرار لاقالة المارية بماسطة المرة -	۸ ــ تامینا	43	1	· · :				Cholesterol/	•	_Y£
1.				و سکو ب	ة ولون الكامل بالجهاز (الفير	٩ ــ تنظم ا		٣		۳.,		• •	Serum proteinelectro-p		
0		٥			الجلد للحساسية			٣		۳			Hemoglobin electropho		٢٦
٥		٥				۱۱ — فتح مو		٣		۳			Lipoprotein electropho	resis	_YY
•		٥		•		١٢ ــ الكي ال	*	۳	:	٣	· :		lmmuno electrophoresis	1.	-47
1			011		لمعالجة الحكمية الواحدة							· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		· .	

The state of the s

Charles Constants

نـــان مـــان

					
. (. ; 1	فلس	السابقة دينار	الاجور الجديدة فلس دينار	•	 ١ ـــ تقدم الوزارة للمقتدر المواد التالية بسعر الشراء عند توفرها : أ ـــ الاطراف الاصطناعية
 ١ – فحص الفم والاسنان ومعالجة في جلسة واحدة 	٧٠,				ب العيون الاصطناعية
۲ — قلع سن واحد	۸۰۰		1	•	ج _ المعادن الثمينة للاسنان
٣ - قلع جميع الاسنان		٨	٨		
٤ – قلع جراحي للسن او الضرس المطمور		1.	1.	1	 التاج الخـــزني
 استئصال جزء من اللثة 		1.	1.		ه ــ منظم ضربات القلب
٦ - فتسمح خسراج		1	*		٧ ــ تقدم الوزارة للمشترك او المنتفع الاطراف الصناعية التي تنتجها ومنظم ضربات القلب
٧ — عمليات كسور الفكين وازالة الاورام		٧.	٧.		٣ ـــ لاتقدم الوزارة النظارات الطبية والسماعات واى لوازم واجهزة مشابهه
داخل العيادة.				•	٤ ــ تعفى فحوصات الطب الشرعي بطلب من الدوائر الرسمية من الاجور
٨ ـــ عمليات داخل المستشفى تحت تأثير			۳.	116	ب بي المان و المن المان المان المان المان و المستشفى في اي
التخدير العام .				; 1·	 تعفى معالجة جميع انواع السرطان بعد التأكد من تشخيصها ويستثني من ذلك نفقات الاقامة في المستشفى في اى
٩ — حشوة فضية للسن الواحد	• • •	1	*		من الدرجتين الاولى والثانية .
• ١ – حشوة بلاستيكية للسن الواحد		٣	٣		٦ _ نجرى الغيارات للجروح والحروق في العيادات القروية مجانـــا
١١ ــ معالجة التهاب اللب مع الحشوة		٣	٥		٧ ــ تضاءف اجور جميع الفحوصات التشخيصية بأستثناء فحوصات المواد الغذائية اذاكانالطلب منخارجوزارة
١٢ — ازالة الرواسب وصيانة الفم		٤	٥		الصحة
١٣ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		٤	•		٨ ـــ لاترد اجور الفحوصات التشخيصية للامراض المعفاة والمستوفاة قبل ثبوت تشخيصها
(ودينارين لكل سن اضافي)					٩ ـــ لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير الاعفاء من اجور المعالجة في بعض العيادات القرويه في المناطق النائية ٣
١٤ ــ تركيب طقم كامل (علوي وسفلي)		۳.	۳.		
١٥- تصليح طقم اسنان		٣	٤		
١٦ — قطعة معدنية فيتاليوم لسن واحد		7.	40	*	
(وخمسة دنانير لكل سن اضافي)					
۱۷ — عملية تقويم اسنان صغرى		١.	10		
۱۸ عملیة تقویم اسنان وسطی		Y•	40		
۱۹ ــ عملية تقويم اسنان كبرى		**	40	* -	
• ٢ صورة شعاعية صغيرة		1	•		
۲۱ – صورة شعاعية طباقية او جانبية		Υ.	4		
۲۲ ـــ صورة بانورامـــا	. •	٤	£		•
۲۳- تاج اکریل لمسن واحد		1	10		
٢٤ شد تاج معدنسسي ٢٠		Y•	**	*	
۲۰ - تاج بورسسلان		Y0	" "		
					•

الاجور الطبية

استناداً للبند (٤) من الفقرة (ب) من المادة (٥٧) من قانون الصحة العامة المعدل بالقانون رقم (١٤)لسنة ١٩٧٩ ، اجتمعت لجنة الاجور الطبية بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٠ .

وقررت بالا كثرية مابلي : ـــ

الغاء البند الاول من الاحكام العامة الواردة في القرار المعدل للاجور الطبية الصادر في ١٩٨٢/ ١٠٨١ ، والذي ينص على اضافة ٢٥٪ على الاقل من الحدالادنى ان وجد بهذه الاجور للشركات .

رئيس اللجنة	نائب رئيس اللجنة	
وزيــر الصحة	نقيب الاطبساء	
الدكتور زهير ملحس	الدكتور نبيه معمر	
عضو / وزارة الصحة	عضو / وزارة الصحة	عضو / وزارة الصحة
الدكتور يوسف مصطفى عيسى	الدكتور مصطفى الشناق	الدكتور مكرم اسحق
عضو / نتابة الاطباء	عضو / نقابة الاطباء	عضو / نقابة الاطباء
الدكتور كارلوس دعمس	الدكتور فتحي ابو عقاب	الدكتور محمد الصباريني

صادر عن وزير الزراعة

اقرر تعديل المادة ٤ من القرار المعدل رقم ٢/أ ز و قرار ترخيص المشاتل الخاصه ۽ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٠٣ تاريخ ١٩٨٢/٢/١ وذلك بالاستناد للإدة ٤٤ من قانون الزراعـــة رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٣ : بحيث

يشترط لترخيص اي مشتل خاص ان يشر ف عليه مهندس زراعي مسجل في نقابة المهندسينالزراعيين او مـــن يحمل شهاده زراعيةومارس العمل في المشاتل الزراعية مدة لاتقل عن عشر سنوات وان يكون اردني الجنسيه ، ولا يجوز لأي منهما الاشراف على اكثر من مشتل واحد :

وزير الزراعة مروان دودين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ١٩٨٢/١٢/٢ رقم ب ن ١/٥/١١/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرتين ب،ج من نظام اسكان موظفي ومستخدمي البنك المركزى الاردني رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ و الماده ٣٠ من قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ و الماده ٢٥ من قانونالضيان الاجتماعي المؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ وبيان مايــــلي : –

قرار رقم ۱ لسنة ۱۹۸۳

صادر عـــن الديوان الخاص بتفسير القوانين

- ١ _ ما هو مدى التعارض بين نص الفقرتين ب، ج المشار اليها آنفاً ونص الماده ٦٠ من قانون العمل من حيث جواز اوعدم جواز الحجز على التعويض الذى يستحقه العامل بمقتضى هذه الماده لغاية تسديد قروض اسكان موظفي ومستخدمي البنك المركزى:
- ٢ ــ ما هو مدى التعارض بين نص الفقر تين ب، ج و نص الماده ٦٥ من قانون الضان الاجتماعي من حيث جواز اوعدم جواز الحجزعلى المبالغ المستحقه للمؤمنعليه او المستحقين غنه بمقتضى اخكام هذا القانون لغرض تسديدقروض الاسكان. وبعد الاطلاع على كتاب محافظ البنك المركزى الموجه الى رئيس الوزراء بتاريخ ١١/٢٤ / ١٩٨٢ وتدقيق النصوص القانونيه يتبين: --
- ١ ــ ان الفقره (ب) من الماده ١٢ من نظام الاسكان لموظفي البنك المركزى الاردني ومستخدميه رقم١ لسنة ١٩٧٠ تنص على مايلي. ﴿ اذا استقال المستفيد وقبلت استقالته او سرح منا لخدمة في البنكتستعمل كافة حقوقه ومكافأته وتعويضاته فيالبدك في تسديد القروض وفوائده ويستمر بعد ذلك في تسديد الرصيدالمتبقي على اقساط شهريه يتفق على مقدارها وعددها في حينه شريطه ان يقدم كفاله مصرفيه بالدفع وان يؤمن على حياته ضد الوفـــاه لمصلحة البنك بمبلغ لايقل عن قيمة رصيد القرض وفوائده) :
- ٢ ان الفقره (ج) من نفس الماده ١٢ المدرجة اعلاه تنص على مايلي : (اذا توفي المستفيد تستعمل كافة حقوقة ومكآفاته وتعويضاته ومبالغ التامين على حياته في تسديد القرض وفوائده واذا لم تكف لذلك يستمر ورثته الشرعيون في تسديد الرصيد المتبقي على اقساط شهريه يتفق على مقدارها وعددها في حيله شريطه تقديم كفاله مصرفيه بالدفع ۽
- ٣ ــ ان الماده ٢٠ من قانون العمل تنص على ما يلي : (لايجوز باية حالة من الحالات رهن التعويض الواجب دفعه بمقتضي هذا القانون او الحجز عليه او احالته الى اى شخص خلاف العامل او من يعولهم وفقا لنص القانون كما لابجوز الادعاء بتقاص التعويض المذكور):
- ٤ -- ان المادة ٣٠ من قانون الضمان الاجتماعي تنص على ما يلي -- (لا يجوز الحجز على المبالغ المسحنقة للمؤمن عليه او المستحقين عنه بمقتضي احكام هذا القانون الالدين النفقة أو لدين المؤسسه وبما لايتجاوز ربع تلك المبالغ وتكون الاولوية في الحجز لدين النفقه) .
- والنا نجد فيما يتعلق بالنقطه الاولى ان النص الوارد في الماده ٦٠ من قانون العمل الذي يمنع رهن التعويض الذي يستجقه العامل اوالحجز عليه اوالادعاء بتقاصه انما ينحصر حكمه بالتعويض عن الضرر الجسماني الذي يصيب العامل

4

Chomic 19

قرار رقم۲ لسنة ۱۹۸۳

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ في ١٩٨٢/١١/١٣ رقـــم ض م / ١١١٨٨، اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين في مكتب رئيسه لاجل تفسير المادة ٤٧ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ والمادة ٧٣ من قانونالضمان الاجتماعي المؤقترقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ وبيان ما يلي : –

- ١ حل ان الفقرة (ب) من المادة (٧٧) من قانون الضمان الاجتماعي تقضي بجمع خدمات الموظف غير ألمصاف الواقعة قبل ١ / ١١ / ١٩٨١ وهو تاريخ نفاذ احكام هذا القانون مع خدماته المستمرة الواقعة بعد هذا التاريخ لغرض احتساب الحمس سنوات المنصوص عليها في المادة ٤٧ من قانون التقاعد المدني ام لا .
- ٢ هل ان احكام الفقرة (ب) المشار اليها في السؤال الاول تقضي بجمع خدمات العامل او المستخدم الواقعة قبل
 ١١/١١/١١/١ مع خدماته المستمرة الواقعة بعد هذا التاريخ حتى انهاء محدماته لغاية تطبيق القواحد الواردة في المادة ١٩ من قانون العمل الاردني ام لا .
- وبعد الاطلاع على كتاب وزير الماليـــة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/١١/١ ــ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : ـــ
- ان الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من قانون التقاعد المدني تنص على مايلي : (مع مراهاة احكام المادة ٢٦ من هذا القانون اذا انهيت خدمة الموظف غير المصنف بغير الاستقالة او فقد الوظيفة وكافت له خدمة خمس سنين او اكثر يعطى مكافأة تعادل جزءا من اثني عشر جزءا من رائبه الشهري الاخير عن كل شهر كامل منخدمته)
- ٢ ـــ ان المادة ٧٧ من قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ تنص على مايلي، (باستثناء ما لص عليه صراحة قي هذا القانون :
- أ ــ تقابل التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاه بمقتضى هذا القانون مكافأة فهايــة
 الحدمة القانونية المقررة وفقا لاحكام قانون العمل المعمول به.
- ب ــ يلتزم صاحب العمل باداء مكافأة نهاية الخدمة وأية حقوق اخرى مستحقة بمقتضى اي قانون او نظـــام
 او اتفاق للعاملين لديه او المستحقين عن المدد السابقة لتطبيق احكام هذا القانون عند انتهـــاء خدمة كل
 عامل في اي وقت من الاوقات .

وعلى ضوء هذه النصوص نجد فيما يتعلق بالسؤال الاول ان ما يستفاد من الفقرة (أ) من المادة ٤٧ من قانون التقاعد المدني ان المشرع لم يحرم الموظف غير المصنف من المكافأة المنصوص عليها في هذه الفقرة الا اذا انهيت محدمة بغير الاستقالة قبل ان تبلغ خمس سنين او اكثر :

وحيث ان الموظف غير المصلف الذي استمر في الخدمـــة بعد ١٩٨١/١١/١ وهو تاريخ لفـــاذ احكام قانون الضيان الاجتماعي لا تعتبر خدمته منتهية . من جراء حادث نشأ عن استخدامه او اثناء القيام به المبحوث عنه في الفصل الثاني عشر من قانون العملولايشمل الحقوق الاخرى التي يستحقها العامل بمقتضى هذا القانون .

ولهذا فان ماورد في الفقرتين ب، ج من الماده ١٢ من نظام اسكان موظفى ومستخدمي البنك المركزى من وجوب استعجال كافة حقوق ومكافأت وتعويضات العامل لغاية تسديد قرض لاسكان وفوائده ، يتعارض مع المادة ٢٠ من قانون العمل من حيث التعويض المشار البه آنفا فقط ،

وحيث ان احكام النظام لاتعدل احكام القانوني

فان ما يبني على ذلك ان حكم الفقرتين ب، ج من نظام الاسكانلايسرىعلى التعويض عنالضرر الجسمائي اللى يستحقه موظفو ومستخدمو البنك المركزى الخاضعون لقانون العمل.

اما فيها يتعلق بالنقطة الثانيه فحيث ان الماده ٢٥من قانون الضمان الاجتماعي لاتجيز الحجز على المبالغ المستحقه للمؤمن عليه او المستحقين عنـــه بمقتضى هذا القانـــون «

فان حكم الفقرتين ب، ج من المادة ١٢ من نظام الاسكان يتعارض مع نص المادة ٦٥ المذكورة فيما يتعلم الماحقوق الني يستحقها المؤمن عليه او المستحقين عنه بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي فهذه الحقوق لايجوز تطبيق حكم الفقرتين ب، ج عليها من حيث جواز الحجز عليها لتسديد قروض البنك وفوائده لان منع الحجز عليها وارد في نص قانوني وجواز الحجز عليها وارد في نظام والنظام لا يعدل القانون كما اسلفنا .

هذا مانقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر في ١١ ربيع الثاني سنة ١٤٠٣ ﻫ الموافق ١٩٨٣/١/٢٤ م .

عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص مندوب البنك المركزي رئيس ديوان التشريع عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني بتفسير القوانين محمد عبد الحميد في رئاسة الوزراء صلاح ارشيدات لمحكمة التمييز الرئيس الاول لمحكمة التمييز الرئيس الاول لمحكمة التمييز جاسر عيسى طماش نجيب الرشدان موسى الساكت جاسر

History .

and the state of t

and the second of the second o